

عضو، عملت تحت إشراف قيادة الجماعة في القاهرة، في حين سُمي الحاج أمين الحسيني قائداً محلياً لها (ص ٢٦). تمّ قدّم المؤلف لمحة عن مشاركة الإخوان المسلمين في فلسطين والدول العربية المجاورة في حرب العام ١٩٤٨، كانت تستحق، في الواقع، عرضاً «استثنائياً» ضمن بنود هذا الفصل، نظراً إلى دور الإخوان المميّز في الحرب، والذي هو موقع اهتمام خاص لدى حركة الإخوان المسلمين، وللاثر الذي تركته مشاركتهم في الحرب في أوضاع الحركة في قطاع غزة في السنوات التالية للحرب. وعلى الرغم من ذلك، فقد جاء العرض التاريخي الموجز لأوضاع حركة الإخوان المسلمين مقدّمة ضرورية لفهم تطور أوضاعهم في كل من الضفة الفلسطينية التي ضمت إلى المملكة الأردنية في مطلع الخمسينات، وقطاع غزة الذي أخضع لسلطة الإدارة العسكرية المصرية، منذ نهاية حرب العام ١٩٤٨ وحتى وقوعه تحت الاحتلال الإسرائيلي بفعل عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، باستثناء فترة أربعة شهور أخضع فيها للاحتلال الإسرائيلي بعد العدوان الثلاثي على مصر العام ١٩٥٦.

في رسده لعلاقة الإخوان المسلمين بالنظام في الأردن، لاحظ أبو عمرو اتجاه حركتهم نحو التآلف حيناً، والتصادم أحياناً. فعارضوا، على سبيل المثال، سياسة الأردن الموالية لبريطانيا؛ وكذلك عدم التزام الأردن بمبادئ الشريعة الإسلامية، ومراعاة القيم التي نادى بها الإسلام، ممّا أدّى إلى اعتقال مرشد الجماعة مرات عدة (ص ٢٣). غير أن تمتع الإخوان المسلمين بوضع قانوني ميّز تعاطي النظام معهم عن تعاطيه مع بقية الأحزاب السياسية في البلاد. وهكذا وصفت علاقة الإخوان المسلمين بالنظام في الأردن، على امتداد الفترة التي سبقت العام ١٩٦٧، بـ «المعارضة الموالية». فقد شارك الإخوان المسلمون، في تلك المرحلة، في دورات انتخابية عدة، بدأت منذ العام ١٩٥٦. وقدّرت مصادر عدد أعضاء الإخوان المسلمين بـ ٧٠٠ إلى ألف عضو، انتمت غالبيتهم إلى فئة التجار وأصحاب الملكيات والحرفيين والعمال والفلاحين، ولم تحظ الحركة بتأييد طلابي واسع. أمّا في قطاع غزة، فقد لعب الضباط المصريون دوراً في تجنيد الشبان في صفوف حركة الإخوان المسلمين؛ مستفيدين من الدور الذي لعبه الإخوان في حرب العام ١٩٤٨. وترك لهم سمعة طيبة بين المواطنين في القطاع. فأنشئت شعب للإخوان هناك كانت على علاقة حسنة بالنظام الناصري، إلى درجة اعتبار الإخوان «حزب السلطة». لكن هذه العلاقة تعرّضت لضربة شديدة، إثر محاولة الإخوان المسلمين في مصر اغتيال جمال عبد الناصر سنة ١٩٥٤، فحلّت قيادتهم، وحظر نشاطهم، وطُردوا في كل من مصر وقطاع غزة.

بلغ عدد أعضاء حركة الإخوان المسلمين عند حلها أكثر من ألف عضو، جاءت غالبيتهم من طلاب المدارس في مخيمات اللاجئين، وجاءت أقلية منهم من فئات اجتماعية أخرى. في المرحلة اللاحقة، عمل الإخوان المسلمون، في قطاع غزة، في ظروف سرية، وسجّل المؤلف لهم، في تلك الفترة، مساهمة فعّالة، إلى جانب التنظيمات السياسية الأخرى، في افشال مشروع توطين اللاجئين في سيناء في العام ١٩٥٥، ومساهماتهم في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في العام ١٩٥٦، وكذلك المساهمة في جهود افشال مشروع تدويل القطاع العام ١٩٥٧. وعلى الرغم من ذلك، ظلت علاقة الإخوان المسلمين بمصر سلبية حتى العام ١٩٦٧.

التّوحد مجدداً

لئن كانت حرب العام ١٩٤٨ قسمت الإخوان المسلمين إلى حركتين تطورتا بشكل مستقل في كل من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فإن حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وحدت الحركتين من جديد. فـ «انضوى الإخوان المسلمون» في قطاع غزة [وفي] الضفة الغربية والأردن تحت لواء تنظيم اخواني فلسطيني - أردني موحد، خضع لقيادة واحدة، أطلق عليها ' الإخوان المسلمون في الأردن وفلسطين' ». ونشأ بذلك تحول هامّ في تاريخ حركة الإخوان المسلمين قوامه انتقال علاقتهم التنظيمية في القطاع من مصر إلى الأردن (ص ٢٨).

جاءت عودة الإخوان المسلمين الجديدة بمبادرة من قطاع غزة، الذي شهد نفوذاً متزايداً لهم فاق نفوذهم في الضفة. وتعتبر نشأة المجمع الإسلامي في القطاع، العام ١٩٧٣، نقطة الانطلاق في هذه العودة، حيث شهد، فيما بعد، حركة واسعة أعطت دفعة هامة للإخوان المسلمين في كل من الضفة والقطاع؛ فقد «وَقَرَّ المجمع اطاراً منظماً وقانونياً لنشاط الإخوان [المسلمين]؛ ووفّر لهم [كذلك]، آليات متعددة للاتصال بالسكان»